الباب الثاني
قضايا علم التراكيب

أولا- علاقة قضايا علم التراكيب بالنحو:

إن التركيب هو ذلك التّلاؤم بين الكلمات بغية الوصول إلى معنى معيّن، فهو يتضمن ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض بناء على المعنى المنشود مع مراعاة معاني النّحو، وما يترتّب عليه من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير وغير ذلك. فالمراد به ضمّ وترتيب الكلمات ضمن نسق معين من أجل توليد جمل تؤدي معنى معيّنا.

ففي حين يجعل بعضهم التّركيب قطاعا من النّحو يصف القواعد التي من خلالها نؤلف في جمل الوحدات الدالة[1]، نجد آخرين يفرّقون بين علم النّحو وعلم التّراكيب، فيجعلون علم التّراكيب أعمّ وأشمل، بحيث يشمل علم الصّرف وعلم النّحو ويسمّونه علم القواعد، وهو يختصّ بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة وحركة العناصر

يقول ماريو باي: «فالتغيرات الحادثة هنا داخلا لكلمات نفسها تشكّل موضوع علم الصّرف الذي يختصّ بدراسة الصّيغ، وتنظيم الكلمات في نسق معيّن يشكّل موضوع علم النّحو، وإنّ الصّرف والنحو ليكوّنان ما يسمى بعلم القواعد أو التّركيب أو قوانين المرور التي لا يمكن أن تنتهك تجنّبا للوقوع في ورطة تفوق تيّار المعاني المتدفّق الذي يربط متكلّما بآخر، وتوقف التفاهم الذي هو الهدف الأساسي أو الوحيد للّغة»[2] .

كثيرا ما يعبّر عن مصطلح الجملة بالتركيب أو النمط التركيبي، تقول خولة الإبراهيمي: «قد نجد هذا المصطلح مستعملا للدّلالة على مفهوم الجملة ولكنّه أوسع مجالا منه، إذ يدلّ على أنواع من التّراكيب عديدة لا تدخل في عداد الجملة، مثل: التّركيب العددي والتّركيب المزجي والتّركيب الإضافي»[3].

ويتفرع علم التراكيب من حيث علاقته بالنحو إلى: علم بناء الجملة، علم بناء الكلمة، علم القواعد اللغوية العالمية، علم القواعد اللغوية الخاصة، علم الضوابط العامة والضوابط الخاصة

---

[1]- Jean Dubois, Dictionnaire de linguistique, Librairie La rousse Imprimerie Berger-Levrault Nancy.

[2]- *ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، 1998، ط8، ص21.*

[3]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، ص101.

المفروضة على القواعد، كما يتناول أنماط الجمل، والعلاقات بين الكلمات وآثارها، والقواعد التي تحكم تلك العلاقات[4]، ولأنّ التصريف يتناول قواعد بنية الكلمة، والنحو يتناول قواعد بنية الجملة؛ فقد يطلق على المجال الذي يجمع بين مباحث العلمين علم القواعد.

ثانيا- علاقة قضايا علم التراكيب بالأسلوبية

لولا جهود القدماء ما كان للدرس النحوي الحديث أن يتأسس، وهو الدرس الذي اعتمد فيه أصحابه على المناهج اللغوية الحديثة كالألسنية والأسلوبية وغيرهما، مما يسمح بالانتقال من البحث في وصف الجملة إلى البحث في دلالاتها، فأسسوا ما أسموه علم أسلوب الجمل.

يقول الدكتور صلاح فضل: «يأتي علم أسلوب الجمل ليختبر القيم التعبيرية للتراكيب النحوية على ثلاث مستويات: تتكون الجمل من صيغ نحوية وفردية، والانتقال من نوع محدد من الكلمات إلى نوع آخر، ثم بنية الجملة، أي ترتيب الكلمات وحالات النفي والإثبات وغيرها ثم الوحدات العليا التي تتألف من جمل بسيطة مثل ما يكون اللغة المباشرة وغير المباشرة من مطلقة وحرة وما سواهما»[5].

وعليه فإن إعادة دراسة الجملة وتركيبها اللغوي يعد من صلب ما تسعى إليه الأسلوبية الحديثة التي توجهت بسهامها إلى النظرية التصنيفية العربية القائمة على اقتصار الجمل على اسمية وفعلية، فقد ذكر الأستاذان محمد الطرابلسي وعبد السلام المسدي في كتابهما القيم (الشرط في القرآن): «أن تصنيف الجمل العربية ما زال في حاجة إلى نظرة جديدة جذرية، فالتصنيف النوعي الغالب الذي يقصر الجمل العربية على فعلية واسمية ضاق عن استقطاب مختلف مظاهر الكلام العربي والدرس الوظائفي، وقد اختنقا بالأحكام الماقبلية الجاهزة التي تجعل المركب عالة على البسيط، فتقضي بذلك على طرافة المركب من الكلام وتقضي إلى أبواب ومصطلحات قاصرة عن لم الأشتات»[6].

فالظاهر من خلال حديث الأستاذين من ضرورة الخروج بالجملة من هذا المجال الضيق المقصور على الجملة الاسمية والفعلية، إلى رحاب أوسع يشمل كامل التركيب اللغوي الذي تتعدد فيه الجمل النحوية، وتتنوع صيغها وأساليبها ووظائفها، فيكون بذلك التصنيف التقليدي

---

[4] – مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، بيروت، 1988، ص83.

[5]– فضل صلاح، علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1985، ص 138.

[6]– المسدي عبد السلام والطرابلسي محمد، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص 173.

القديم مقتصرا على استجلاء وإدراك دلالاتها ومعانيها النحوية، ومن ثم تضيع جماليات النظام النحوي.

ثالثا- علاقة قضايا علم التراكيب بعلم المعاني

إن اهتمام النحاة العرب انصب على أجزاء الجملة في نحو المسند والمسند إليه والعلاقة بينهما والمكملات وغير ذلك، فلم يدرسوا الجملة دراسة مستقلة ومنتظمة في ضوء منهج علمي واضح، بل ظلت دراستهم مشتقة ومبعثرة، ومن المؤكد أن الاشتراك في دراسة التركيب قائم بين علم النحو وعلم المعاني؛ لأن النحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة ويتخطاها إلى علاقتها بالجمل الأخرى، في السياق الذي هي فيه[7].

وتأسيسا على هذا فإن الجملة ينبغي أن تدرس دراسة وصفية قائمة على النحو الأساسي العلمي، والاعتماد على الأصل الاستعمالي لا الرؤية التاريخية، وأن يستشرف من القرآن نصا أساسيا للتقعيد ووضع ضوابطه، ومنبعا صافيا يستقي منه مبادئ دراسة الجملة العربية ودلالاتها، إذ أن الجملة في الاستعمال القرآني تشتمل على بلاغة منفردة[8].

يقول مهدي المخزومي: «إن موضوع الدرس النحوي هو الجملة وما يعرض لها من ظروف قولية، وما يعرض لأجزائها في أثناء الاستعمال، وفي ثنايا التأليف من عوارض، فقد تقع الجملة في سياق الاستفهام أو التأكيد، وتعد بعرض لأجزائها عوارض مختلفة من تقديم وتأخير، ومن ذكر وحذف ومن إظهار وإضمار، ومن معاني إعرابية كالفاعلية والمعنوية»[9].

ومن أهم قضايا علم التراكيب التي يأخذها من علم المعاني: التقديم والتأخير، التعريف والتنكير، الحذف، الفصل والوصل، القصر، ونحاول توضيحها كما يلي:

1-التّقديم والتّأخير: يتألّف الكلام من أجزاء وكلمات، حيث يحتلّ كلّ جزء منه مكانة وفق التّرتيب المألوف، لكنّ المقام قد يقتضي تقديم ما حقّه التأخير والعكس، وفقا لمطالب اِستعمالية. لذلك يعدّ التّقديم والتّأخير أحد دعائم تأليف الكلام ونظمه، وهو موضوع له أهميته في علم

---

[7]- تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص316.

[8]- الباقلاني أبو بكر محمد بن طيب، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط3، ص105.

[9]- المخزومي مهدي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص16.

المعاني من البلاغة لارتباطه الكثير بالمعنى، ويعرّفه نجم الدّين الطّوفي بأنّه «جعل اللّفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض اِختصاص أو أهمية أو ضرورة»[10].

فالتّقديم والتّأخير في الاِستعمال النّحوي هو حالة من التّغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل، ويحدث ذلك في الجملة الفعلية كتقديم المفعول به على الفعل والفاعل لإدارة الحصر مثلا، وفي الجملة الاِسمية أيضا كتقديم الخبر على المبتدأ نحو: في الحجرة طالب، بتقديم الخبر على المبتدأ تجنبا للاِبتداء بالنّكرة.

وقد جعل اِبن الأثير التّقديم والتّأخير النّوع التّاسع في الصّناعة المعنوية وقال بأنّه: «باب طويل عريض يشتمل على أسرار دقيقة، وأنّه على ضربين: الأوّل يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، والثّاني يختص بدرجة التّقدم في الذّكر، ويستعمل عنده لوجهين أولهما الاِختصاص والآخرُ مُراعاة النّظم»[11]

فالضّرب الأوّل يعني أنّ أي تغيير في اللّفظ قد يؤدي إلى تغيير في المعنى، والضّرب الثاني يختص بالتّقديم لكن لو قمنا بالتّأخير لما اِختل المَعنى. ومنه فالتّقديم والتّأخير تغيير في نظم الكلام، حيث نجد النّحويين اِعتمدوا على التّركيب أكثر متجاهلين المعنى، أمّا البلاغيين فقد اِهتموا بالتّركيب وجعلوا المعنى أساسا في بحثهم.

2- التعريف والتنكير: المعرفة هي كل لفظة وضعت لتدل على شيء بعينه، أما النكرة فهي لفظة مبهمة شائعة لا تدل على شيء بعينه[12].

وقد حدد النحاة المعرفة بستة أنواع هي: الضمير، العلَم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، التعريف بـ(الألف واللام)، التعريف بـ(الإضافة). ووضعوا للنكرة ضابطا هو قبولها (الألف واللام) مؤثرة فيها التعريف[13].

والنكرة ذات موقع خاص في الكلام، وتفيد معاني مختلفة قد لا تحققها المعرفة، فقد تحقق إيجازا في بنية التركيب، مع المعنى الذي هي فيه، وذلك إذا ما وصفت بجملة، فإنها تتلوها مباشرة من دون واسطة بينهما؛ لأن الجمل في الأصل نكرات، بخلاف المعرفة فلا يجوز وصفها بالجملة إلا بواسطة الاسم الموصول مما يجعلها لا سبيل فيها إلى الإيجاز.

---

[10]- نجم الدين الطوفي، الأكسير في علم التفسير، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1977، ص 154.

[11]- ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تعليق: أحمد الجوفي وبدوي طبانة، دار النهضة، مصر، ط2، ج2، ص210.

[12]- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، ط1, ج2, ص282.

[13] - ابن عقيل, شرح ابن عقيل، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، 1980، ط2، ج1, ص ص86-87.

وبهذا الفهم يمكننا أن نفسر إيثار النكرة على المعرفة حال كونها موصوفة بجملة، فإن الإيجاز هو أهم مقصد وغرض تحققه تلك النكرة، وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى: (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ) [آل عمران، 133]، فلو قدر مجيء (مغفرة وجنة) معرفتين للزمتا الاسم الموصول بينها وبين صفتها مع زيادة نحوية في الصفة تتمثل في الضمير العائد على الاسم الموصول، فيكون الكلام (وسارعوا إلى المغفرة التي هي من ربكم والجنة التي عرضها السماوات والأرض)، بيد أن النكرة أغنت عن هذا الإطناب، وحققت الإيجاز في بنية الآية، ولا سيما أنها بنيت من أول لفظ عليه، وهو قوله: (وسارعوا). وفضلا عن ذلك، فإن المعنى مختلف بين البنيتين، فالذي في الآية تقريب مغفرة الله وجنته من العباد من خلال تتابع الصفة والموصوف دون ذكر واسطة بينهما، إذ بدأت الآية بالأمر بالمسارعة إليها والترغيب فيها.

3- الحذف: يقتضي الحذف أمر نحويا هو وجود قرينة تدل على المحذوف؛ إذ لا يصح الحذف أبدا إلا بتوافر القرائن عليه، وأمر معنويا هو وجود المرجح له؛ لأنه لا يكون حذف من دون توافق معه[14].

وتعيين المحذوف أمر تفرضه قرائن النحو، فقد تكون علامة الإعراب قرينة مهمة على نوع المحذوف اسما كان أو فعلا، فالاسم المرفوع يطلب تقديرا مختلفا عما يطلبه الاسم المنصوب، ولذلك صلة بالمعنى والسياق وأثرا في البيان.

فالآيتان: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [النحل، 24]، (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) [النحل، 30]، متشابهتان من حيث المبنى، سوى من علامة الاسم بعد القول، فإنه مرفوع في الآية الأولى ومنصوب في الآية الثانية، مما يستلزم لكلٍّ ضرباً من التقدير ليتفق مع المعنى المراد.

فالاسم في الآية الأولى خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي أساطير الأولين) وأما في الآية الأخرى فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره (أنزل خيرا)، لأن السؤال في الآية الأولى كان موجها إلى الكافرين فجاء قولهم استئنافا؛ لعدم اعترافهم بإنزال القرآن من الله، فلو قدر أن جاءت العلامة نصبا لكان التقدير (أنزل أساطير الأولين) مما يجعله في تناف وما عندهم من معنى مراد[15]؛ لأن ذلك اعتراف منهم بأنه منزل من عند الله، أما في الآية الثانية، فإن تقدير

---

[5]- عتيق عبد العزيز، علم المعاني, دار النهضة, بيروت, 2009, ط1, ص133.

[15]- السامرائي فاضل صالح, الجملة العربية تأليفها وأقسامها, دار الفكر, عمان, الاردن, ط2, 2007, ص 94.

المحذوف فعلا هو الأوفق للمعنى المراد؛ لأن السؤال كان موجها إلى المتقين وهم معتقدون بإنزال الخير من عند الله، بخلاف ما لو أتت العلامة رفعا وقدر المحذوف اسما، فإنه سيحمل ضربا من الشك؛ لأنه سيكون استئنافا كما في الآية الأولى. فلكل قرينة وتقدير ضرب من المعنى، وليس الأمر بينهما سواء.

4- الفصل والوصل: هو: "العلم بمواضع العطف والاستئناف، والتهدِّي إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها"[16]، أو تركها عند عدم الحاجة إليها. فهو يقوم على أساس نحوي، فهو وصل وامتداد لباب العطف، فإذا اهتم النحاة بدراسة العطف بين المفردات؛ فإن البلاغيين واصلوا ذلك بدراسته بين الجمل فصلا ووصلا، ودليل ذلك أمران:

أ- أساسه التمييز بين جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها منه، فالنوع الأول في حكم المفرد لصحة تأويل الجملة به، والفصل والوصل بينها من قبيل العطف أو تركه بين المفردات[17]، مثل: مررت برجل خُلُقه حسن وخَلْقه قبيح، فهنا جملتان: الأولى (خلقه حسن) وقعت صفة لـ(رجل)، فعطفت عليها الجملة الأخرى (خلقه قبيح) على أساس تشريكها في ذلك الإعراب.

ولكن الإشكال أن نعطف على الجملة العارية من الإعراب جملة أخرى، كقولك: (زيد قائم وعمرو قاعد، والعلم حسن والجهل قبيح). لهذا عدل البلاغيون عن دراسة الفصل والوصل في المفردات فيكفيها دراسة النحاة لها، ووجهوها للجمل لأنها أوسع دلالة ومعنى، ولابد لها من سعة في التعليل والتأويل.

ب- متابعة النحاة في الإعراب على مستوى الحكم النحوي الرابط بين الجملتين، فإن له أثرا بارزا في الفصل والوصل بينهما، إذ يكون التمييز بين الجمل حسب طبيعة ذلك الحكم من الإعراب، "فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين"[18].

5- القصر: هو "تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص"[19]، أي بصيغة نحوية تستلزم وجود طرفين فيه (مقصور ومقصور عليه) وأداة تحقق معنى القصر بينهما، مثل النفي

---

[16]- الزجاجي عبد الرحمان بن اسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1979، ط3, ص151 .

[17]- الجرجاني، دلائل الإعجاز, ص231.

[18]- المرجع السابق, ص 246 .

[19]- السيوطي، همع الهوامع, ج1, ص181 .

والاستثناء، "لأنك إذا قلت: (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: (ما جاءني إلا زيد) نفيت المجيء كله إلا مجيئه"[20].

وقد تتحقق دلالة القصر في بعض صيغ الكلام دون قيامها على الطريق المخصوص، مثل الاستفهام حين يخرج عن أصل وضعه إلى غرض الإنكار، فإن من الإنكار ما فيه نفي عن أحد وإثبات في الوقت نفسه لآخرين، فالاستفهام في الآية: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [فصلت، 33]، حقق دلالة القصر من خلال إنكاره أو نفيه أن يكون أحد أحسن قولا ممن دعا إلى الله، وإثباته في الوقت نفسه أن أولئك الداعين هم أحسن قولا. بيد أن هذا لم يدخله ضمن صيغ القصر؛ لأنه لم يقم على صيغة مخصوصة بوجود طرفين ثابتين وأداة معهما، ولم يوضع لهذه الدلالة حقيقة وأصلا، بل خرج إليها مجازا، بخلاف صيغ القصر، فإنها مع أساسها النحوي قد وضعت للدلالة على التخصيص حصرا.

[20]– المبرد، المقتضب, ج4, ص389 .